

أوراق وبحوث

ندوة الأمن مسئولية الجميع :

تطبيقات الشرطة المجتمعية

الدورة السنوية الأولى

بحث بعنوان:

أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة

ومؤسسات المجتمع

(الأسرة والمؤسسات التعليمية)

لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية

إعداد

الأستاذ الدكتور / محمود محمد عبد الله كسناوي

قسم التربية الإسلامية والمقارنة – بكلية التربية

جامعة أم القرى – مكة المكرمة

ملخص الدراسة

عنوان البحث : اطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع

(الأسرة والمؤسسات التعليمية) لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

الباحث : الأستاذ الدكتور محمود محمد عبد الله كسناوي أستاذ الدراسات العليا –

كلية التربية – جامعة أم القرى – مكة المكرمة

لقد من الله علينا بنعم كثيرة وعظيمة من ضمنها نعمة الأمن فالحياة لا تنهأ

بغير أمن والحضارة لا تزدهر بغير أمن فإذا ساد الأمن هدأت القلوب واطمأنت

النفوس وانصرفت إلى العمل المثمر والإنتاج وتحقق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وتقل الأزمات والقلق ، فالدين الإسلامي يحث على الأمن لاستقرار

المجتمع ، ويعتبر جهاز الشرطة من ضمن أهم المؤسسات التي تقوم بدور مكافحة

الجريمة لتحقيق الأمن والأمان في المجتمع .

غير أن الملاحظ أنه مع تقدم المجتمع وتطور العلوم والمعارف واتساع رقعة الحياة الاجتماعية أصبح من الصعب على الشرطة القيام بدورها لمكافحة الجريمة بدون مشاركة أفراد المجتمع ، من هذا المنطلق يهدف البحث إلى اقتراح أطر إيجابية لدعم التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والأسرة وأجهزة الشرطة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

ولقد تم التوصل بأن انتشار الجريمة بصورة كبيرة جعل من الصعب على الشرطة القيام بمفردها لمكافحة الجريمة لذا فإن المطلوب مشاركة المواطنين مع الشرطة لمكافحة الجريمة كما تم التوصل بأنه بالإمكان للمؤسسات التعليمية دعم التعاون والتنسيق مع رجال الشرطة عن طريق البرامج التربوية والمناهج التعليمية ، كما أن الأسرة لها دور كبير عن طريق التربية الإيجابية وتوجيه الأبناء للارتباط بأسس التربية الأمنية وان يكون الوالدان قدوة في التعامل الأسري للحفاظ على تماسك الأسرة لكي لا ينحرف الأبناء ويرتكبون الجرائم .

وتم التوصل أيضاً بأن للشرطة دوراً إيجابياً مهماً في نشر مفهوم الشرطة المجتمعية وذلك عن طريق التواصل والتقارب مع المجتمع وزيارة المدارس والأسر والمشاركة في الندوات والمحاضرات لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .
المقدمة :

لقد من الله علينا بنعم كثيرة وعظيمة من ضمنها نعمة الأمن ، فالحياة لا تنهأ بغير أمن والحضارة لا تزدهر بغير أمن فإذا ساد الأمن هدأت القلوب واطمأنت النفوس وانصرفت إلى العمل المثمر والإنتاج وتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقل الأزمات والقلقل والفتن .

وأصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف والأمن نعمة عظيمة من نعم الله سبحانه وتعالى ممتناً على قريش ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ (٤) ﴾ قريش آية ٣ ، ٤ .

ولقد وعد الله سبحانه وتعالى رسوله عليه الصلاة والسلام أن يجعل أمته خلفاء في الأرض وأئمة الناس وجعل صلاح البلاد بهم كما وعد بان يبدلهم من بعد خوفهم أمنا وقد حقق الله سبحانه وتعالى . قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴾ النور الآية : ٥٥

ولقد تحقق هذا الوعد من الله سبحانه وتعالى لرسوله عليه الصلاة والسلام فلم ينتقل الرسول صلوات الله عليه إلى جوار ربه حتى فتح الله عليه مكة وخيبر وسائر جزيرة العرب .

فالدين الإسلامي يحث على الأمن ويدعو إليه من منطلق أن سعادة الفرد والمجتمع تعتمد اعتماداً كلياً على مدى الشعور بتوفر أسباب الأمن والأمان .
ففي ميدان النفس يعالج الإسلام ما يهدد أمنها من خوف وقلق وفتن واضطراب ويبعث فيها السكينة والهدوء والطمأنينة ، وفي ميدان المجتمع يشيع

معاني السلام والمحبة والأخوة والتسامح والتعاون وكل ما يؤدي إلى حياة المجتمع بشعور الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر .
وانطلاقاً مما تقدم نجد بأن أهم ما يميز المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن والاستقرار هو تطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً ، وتشبع المواطن السعودي بالقيم والمثل التي غرست في ضميره ووجدانه عقيدة التوحيد ، لذا فإن ما تسنى للمملكة العربية السعودية من تنمية اقتصادية واجتماعية كان ولا يزال ثمرة من ثمار الطبيعة الأمنية التي كرسست الاستقرار في جميع المجالات .
وان من ضمن الأجهزة الأمنية للمحافظة على أمن الفرد والمجتمع جهاز الشرطة الذي تقع على عاتقه مسؤولية الوقاية من الجريمة ومكافحتها وتطبيق العقوبات اللازمة للذين يعبثون بأمن الفرد والمجتمع .

ونظراً لازدياد عدد السكان واتساع رقعة المساحات السكانية ، إضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرات العولمة ، والتحديات الثقافية والاجتماعية داخلياً وخارجياً ، أصبحت أجهزة الشرطة بحاجة إلى دعم اجتماعي يساند أعمالها ووظيفتها بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي لتستطيع أداء مهامها لمكافحة الجريمة والحفاظ على أمن الفرد والمجتمع ، هذا الدعم الاجتماعي الذي تحتاجه أجهزة الشرطة يندرج تحت مفهوم الشرطة المجتمعية والذي أثبت عالمياً كفاءته في الحد من انتشار الجريمة على المستوى العالمي .
ولأهمية نشر هذا المفهوم بالطرق العلمية في المملكة العربية السعودية لذا فإن الباحث قام بهذه الدراسة لوضع تصور يتم بموجبه دعم التعاون والتنسيق بين الأجهزة الشرطية ومؤسسات المجتمع المحلي (الأسرة والمؤسسات التعليمية) لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية من أجل وطن بلا جريمة .
مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة بظاهرة اجتماعية عانت منها المجتمعات منذ فجر التاريخ وحتى الساعة وهي انتشار الجريمة بكافة أنواعها وأساليبها ، وهي مع اختلاف حدتها كمياً ونوعاً من مجتمع لآخر إلا أنها تمثل كابوساً يشغل بال الأجهزة الأمنية ليل نهار للتحري والبحث عن كيفية منع الجريمة .
ومن المعروف تاريخياً انه تم إنشاء أجهزة الشرطة للقيام بواجبات أساسية لمنع الجريمة والقبض على المجرمين والمخالفين لأنظمة الدولة والمحافظة على الأمن العام وحماية الأفراد والمجتمع وصيانة العرض والمال والعمل على الاستقرار واستتباب أمن الفرد والمجتمع .
ولكن الملاحظ انه مع تعقد الحياة الاجتماعية واتساع المدن وارتفاع نسبة الكثافة السكانية أصبحت الشرطة أمام تحديات عصرية تجعل من الصعب عليها القيام بواجباتها والوفاء بالتزاماتها بدرجة عالية من الدقة والكفاءة دون تعاون وتنسيق مع مؤسسات المجتمع الأخرى . أي دون تعاون المواطنين مع ما تقوم به الشرطة من مهام ومسئوليات في مكافحة الجريمة .

من هذا المنطلق تكمن مشكلة الدراسة وهي أن عدم وجود تعاون بين أجهزة الشرطة والمواطنين يجعل من الصعب منع الجريمة ومكافحتها بنسبة عالية وبجودة شاملة تحقق طموحات الفرد والمجتمع .

كما تكمن مشكلة الدراسة في أن بعض المواطنين ينظرون إلى الشرطة بأنها المسؤولة فقط عن مكافحة الجريمة لذلك يحجمون عن التعاون معها خاصة أولئك الذين يشعرون بان مصالحتهم الشخصية تتعارض مع ما تقوم به الشرطة من مهام . ومن جانب آخر فإن الأسلوب السلبي لتعامل بعض رجال الشرطة مع المواطنين يولد نوعاً من الجفاء وعدم التعاون مع أجهزة الشرطة .

ولذا إذا ما استمرت النظرة السلبية من المواطنين لرجال الشرطة مع ما يقابلها من جفاء في التعامل من قبل رجال الشرطة تجاه المواطنين فإن هذا الاتجاه يزيد الأمور تعقيداً من حيث منع الجريمة بطريقة سريعة فاعلة .

ولأن مشكلة عدم التعاون والتنسيق بين الطرفين لازالت قائمة ، لذا فإن هذه الدراسة ترمي إلى وضع تصور مقترح لدعم التعاون والتنسيق بين أجهزة الشرطة ومؤسسات المجتمع المحلي الأكثر أهمية الأسرة والمؤسسات التعليمية لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

أهمية الدراسة :

من المعروف أن أجهزة الشرطة هي المسؤولة الرسمية عن استتباب الأمن ومنع ومكافحة الجريمة ، ولكن بالرغم من أن الشرطة تقوم بواجباتها حسب اللوائح والتنظيمات، إلا أنها من الصعب عليها منع الجريمة ومكافحتها بطريقة فاعلة بدون مساعدة وتعاون المواطنين .

فوجود تعاون وعلاقة قوية بين رجال الشرطة والمواطنين يؤدي ذلك إلى مزيد من النجاحات والانجازات في منع ومكافحة الجريمة ، بينما يؤدي عدم التعاون والتنسيق إلى عدم الدقة والسرعة في اكتشاف الجريمة والقبض على المجرمين الأمر الذي يؤدي إلى رفع حدة القلق والاضطراب والشعور بعدم الأمن لدى المواطنين ولذا فإن أهمية الدراسة تكمن في الآتي :

١ - تسهم الدراسة في توضيح كيفية تعامل رجال الشرطة مع المواطنين للاستفادة منها في نشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

٢ - كما تسهم الدراسة في تقديم نموذج تربوي تستفيد منه المدارس والكلليات والجامعات في بناء المناهج لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

٣ - كما تسهم الدراسة في مساعدة الأسر على كيفية تنشئة الأبناء وفق مفهوم التعاون مع رجال الشرطة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

تساؤلات الدراسة :

وانطلاقاً من مشكلة الدراسة ، تكمن التساؤلات في الآتي :

١ - ما واقع العلاقة بين الشرطة وأفراد المجتمع ؟

٢ - ما الآثار السلبية أمنياً الناتجة عن عدم التعاون بين الشرطة وأفراد المجتمع ؟

٣ - ما النتائج الإيجابية أمنياً الناتجة عن التعاون والتنسيق بين الشرطة وأفراد المجتمع ؟

- ٤ - ما الدور الذي ينبغي أن تقوم به الشرطة لتوثيق العلاقة والتعاون مع أفراد المجتمع من أجل مفهوم الشرطة المجتمعية ؟
- ٥ - ما دور المؤسسات التعليمية في تنشئة وإعداد الطلاب وفق مبدأ التعاون مع الشرطة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .
- ٦ - ما دور الأسرة في غرس مفهوم التعاون مع الشرطة لدى الأبناء لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية ؟
- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الآتي :

- ١ - إبراز توجيهات الدين الإسلامي في المحافظة على أمن الفرد والمجتمع .
 - ٢ - توضيح دور الشرطة في تحقيق أمن الفرد والمجتمع .
 - ٣ - التعرف على واقع العلاقة بين الشرطة وأفراد المجتمع .
 - ٤ - توضيح أهمية المشاركة المجتمعية في استنباب أمن الفرد والمجتمع .
 - ٥ - وضع تصور للدور الذي ينبغي أن تقوم به الشرطة لتوثيق العلاقة مع أفراد المجتمع لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .
 - ٦ - وضع تصور لدور المؤسسات التعليمية والأسرة في تربية وإعداد الأفراد وفق مبدأ التعاون مع الشرطة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .
- مصطلحات الدراسة :

الأمن لغة : نقيض الخوف ، كما ورد في لسان العرب والجوهرى وابن منظور .
والمعنى الاصطلاحي للأمن : يراد به الحالة الظاهرة الحقيقية للمجتمع من حيث الاستقرار والطمأنينة . فلو كانت الحالة الظاهرة مستقرة ومطمئنة ، فإن هذه الحالة تسمى أمناً، وان وجد خلاف ذلك فإنه يسمى خوف ، كما ورد بأن معنى الأمن لغة الطمأنينة .

الأمن : هو الحالة التي تتوافر حين لا يقع في البلاد اختلال بالأنظمة سواء كان هذا الاختلال جريمة يعاقب عليها أو نشاط خطراً يدعو إلى اتخاذ تدابير من تدابير الوقاية والأمن لمنع هذا النشاط من أن يتحول إلى جريمة (جمعة ، ١٩٨٢م ، ص ٨) .

السلم العام : هو الحالة التي تعيش فيها طوائف الشعب وجماعته وطبقاته في سلام وتوافق وعدم احتكاك أو تصارع أو تنافر أو تباغض أو تحاسد ، ويعد سيادة السلم العام ، مظهراً من مظاهر استنباب الأمن واستقراره في المجتمع . (جمعه، ١٤٠٤هـ، ص ٨) .

إن مصطلح الأمن لا يقتصر على البعد السياسي أو العسكري فقط ، بل يمتد ليشمل البعد الإنساني أيضاً . إذ يجب أن يشمل مفهوم الأمن الحماية البدنية ، والرفاهية ، المادية ، والأمن الاقتصادي والغذائي والثقافي والتعليمي .
الشرطة المجتمعية :

عبارة عن اشتراك أفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة من غير الشرطة في عملية منع الجريمة من أجل إشراك الأفراد في مكافحة الجريمة . (أبو شامة ، ١٤١٩هـ ، ص ٣٧) .

الدراسات السابقة :

ولقد أوضح الدكتور هاشم عبد الله سرحان في ورقة العمل التي قدمها في ندوة الأساليب الحديثة في تقييم الأداء الشرطي في مجال التعاون مع المواطنين بعنوان الأدوار المتبادلة بين الشرطة وأفراد المجتمع لتحقيق الأمن الشامل ، أوضح بأن العلاقة الإيجابية بين المواطنين ورجال الشرطة تعتبر من العوامل المهمة والأساسية في قيام الشرطة بأداء وظيفتها بكفاءة واقتدار وأشر إلى أهمية الاختيار السليم لرجل الشرطة من حيث حسن التعامل والثقافة – كما وضع الدور الإيجابي للأسرة ومؤسسات التعليم في تحقيق الأمن الشامل من خلال التعاون مع رجال الشرطة .

وان من ضمن أهم الدراسات في مجال الشرطة المجتمعية دراسة الدكتور عباس أبو شامة بعنوان " شرطة المجتمع " فلقد أشار الباحث إلى فكرة ونشأة شرطة المجتمع ، والأدوار العصرية لشرطة المجتمع ومدى فعالية مشاركة المواطن في أعمال الشرطة ، وتوصل إلى أساليب فعالة لربط الشرطة بالمجتمع من خلال التعاون والتنسيق على مستوى مختلف مؤسسات المجتمع .

ومن ضمن الدراسات السابقة دراسة اللواء الدكتور محمد الأمين البشري حول الشرطة المجتمعية مقوماتها وتطبيقاتها العملية حيث أشار إلى كيفية تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية من خلال التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المختلفة وأجهزة الشرطة .

ومن الدراسات المهمة في هذا الجانب دراسة الدكتور أحمد الأصفر بعنوان الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية ، فلقد توصل الباحث بان المجتمع العربي بحاجة إلى تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية من منطلق أن المجتمع العربي مهدد بأخطار داخلية وخارجية لذا فإن الأمر يتطلب مشاركة أفراد المجتمع مع الشرطة لمكافحة الجريمة .

الأمن في الإسلام :

في عصور الجاهلية لم يعرف العرب الأمن الذي يؤدي إلى الطمأنينة والراحة النفسية فكانت القبيلة التي تفتقر إلى الاكتفاء في غذائها ومائها تتطلع إلى ما بين أيدي القبائل الأخرى فتغزوها أو تغير عليها ، وهكذا تقوم القبيلة الأخرى بالغزو لاسترداد ما سلب منها ، هذا بالإضافة إلى الجرائم الأخرى ، وعندما جاء الإسلام أبطل تلك العادات والتقاليد العدوانية وتعلم العربي بأن الله نهى عن السرقة وظلم الآخرين (قزاز ، ١٩٩٠ ، ص ٢٥ - ٢٦) .

لقد أنعم الله عز وجل على الأمة العربية بالإسلام الذي يتضمن توجيهات إسلامية في كيفية الوقاية من الجريمة وفي السبل والأساليب التي ينبغي اتباعها للحفاظ على أمن الفرد والمجتمع .

وإن من توجيهات الإسلام في الأمن ، أن المسلم لا يكون خليقاً بوصف الإسلام الكامل إلا إذا سلم المسلمون من لسانه (سفر ، ١٩٩٦ م ، ص ٢٢٠ - ٢٢٢) .

إن الشريعة الإسلامية السمحاء سواء في جانب العبادات أو المعاملات أو الجنايات قد اجتمع فيها ما هو أروع وأكمل وأدق وأشمل مما ورد في تنظيمات اجتماعية معاصرة لتحقيق أمن الفرد والمجتمع .

يقول صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع " إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا فليبلغ الشاهد الغائب " .

ويقول عليه الصلاة والسلام " كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه ، ويقول المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره " كما يقول : لا يحل للمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام " ويقول عليه الصلاة والسلام " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " .

وللتأكيد على أهمية أمن المجتمع يقول عليه الصلاة والسلام " إذا مر أحدكم في مسجدنا أو في سوقنا ومعه نبل فليسمك على نصالها بكفه أن يصيب أحداً من المسلمين منها بشيء " رواه البخاري ومسلم .

إن هذه الأحاديث الشريفة تقدم للبشرية معاني سامية في إشاعة الأمن والطمأنينة والمودة بين المسلمين إذا عملوا بها واهتدوا بهديها وساروا على منهجها . (جمعة ، ١٩٨٢م ، ص ص ٨ - ١٠) .

أثر العقيدة الإسلامية في الأمن :

إن الأمن ثمرة من ثمرات العقيدة الإسلامية ولا يتحقق أمن في النفس والمجتمع إلا إذا وجدت العقيدة الصحيحة ، فالمجتمع الذي يقوم على العقيدة الصحيحة يجني ثمار هذه العقيدة أمناً واستقراراً ، ومن أهم هذه الثمار الاطمئنان النفسي ، ذلك أن الطمأنينة النفسية تصلح معها الحياة ، وتستقر معها الأوضاع .

ومن الناحية الاجتماعية ، فإن صلاح العقيدة سبب لأمن المجتمع واستقراره الأمر الذي يؤدي إلى النماء والرخاء وتحقيق متطلبات التنمية .

ومن الملاحظ أن هنالك لقاءات ومؤتمرات وندوات تعقد لبحث سبل توطيد الأمن ومكافحة الجريمة للحفاظ على أمن الفرد والمجتمع ، وتخرج بتوصيات عديدة تتضمن أهمية تكثيف جهود الأجهزة الأمنية في التخطيط والتنظيم والتنفيذ لمكافحة الجريمة ، إضافة إلى دعوة المؤسسات التربوية والاجتماعية للمشاركة والتعاون في توفير سبل الأمن .

إن هذه الإجراءات بلا شك سليمة ومنطقية ولكن ينبغي التأكيد بأنه مع مطالبة الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية والاجتماعية للعمل سوياً على نشر الأمن على المجتمع أن يتم حث الأفراد والجماعات بالتمسك بالعقيدة الإسلامية وبالارتباط بما ورد فيها قولاً وعملاً .

فالتمسك بالعقيدة الإسلامية هو الملجأ الإيجابي الفعال لنشر الأمن والأمان ومكافحة الجريمة وهو المنطلق الأول والأساسي قبل البحث عن أي وسائل وسبل أخرى.

فإذا تم تطبيق الشريعة الإسلامية في التوعية والتربية والعقاب فإن ذلك بلا شك يؤدي إلى الحد من ارتكاب الجريمة .

ولا يتحقق الأمن إلا في ظل عقيدة صحيحة تتفق مع فطرة الإنسان عليها ، ولا يوجد في الكون عقيدة صحيحة غير عقيدة الإسلام التي أنزلها خالق الإنسان وخالق الوجود ، لذا فإن كل جهد يُبذل وكل تخطيط وتنظيم لتوفير الأمن يكون بعيداً عن العقيدة الإسلامية فإن مصيره الفشل والانهيار ، والأمثلة على ذلك كثيرة في المجتمعات التي لا تدين بالعقيدة الإسلامية حيث ينعدم الأمن وتكثر الجريمة .
لذا فإن المسلمين هم وحدهم الذين يملكون أن يقدموا للناس أساليب وسبل تحقيق الأمن وذلك بحكم العقيدة الإسلامية التي يملكونها .

إن التمسك بالعقيدة الإسلامية الصحيحة يؤدي إلى الطمأنينة النفسية وحب المسلمين والشفقة عليهم ذلك أن الاعتقاد الصحيح يعمق في نفس المؤمن حبه لإخوانه المسلمين والشفقة عليهم والحرص على راحتهم وطمأنينتهم . قال تعالى
يصف الجيل الأول من أمة الإسلام ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الفتح : ٢٩) .

كما أن العقيدة الصحيحة تؤدي إلى كف الأذى عن المسلمين ، الأمر الذي يؤدي إلى نشر الأمن والأمان ، ذلك أن من ثمار العقيدة أن يكف المرء أذاه عن المسلمين ، فلا يؤدي أحداً ولا يقوم بعمليات إجرامية تهدد أمن الفرد والمجتمع ، قال عليه الصلاة والسلام " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده " رواه البخاري (صحيح البخاري)

فالذي يؤمن بقاء ربه وثوابه وعقابه لا تمتد يده ولا يمتد لسانه إلى الآخرين ، بل يحافظ على لسانه ويكف يده عن أذى المسلمين .
وإن صحة عقيدة المسلم تثمر تعاوناً على الخير وتكاتفاً ضد الشر ، قال تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ ﴾ (المائدة ، ٣) وقال صلى الله عليه وسلم " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً " (رواه البخاري ومسلم) .
آثار الاعتقاد الباطل :

وكما أن التمسك بالعقيدة الإسلامية يؤدي إلى الأمن والاطمئنان ، نجد بأن الاعتقاد الباطل والبعد عن العقيدة الإسلامية يؤدي إلى القلق فأول ما تصاب به حياة الفرد والجماعة التي خلت من الاعتقاد هو القلق النفسي الذي لا تستقيم معه الحياة .
وبعد عن العقيدة الإسلامية يؤدي إلى انتشار الجريمة ، فالاعتقاد الصحيح يجعل الإنسان ودوداً عطوفاً مع الآخرين ، وعكس ذلك يجعل الإنسان عدوانياً لا يحترم حقوق الآخرين فينطلق في المجتمع يحارب الحق ويعتدي على الآخرين . (الغامدي ، ١٩٩٦م ، ص ص ١٢٢ - ١٤٤) .
مقومات الأمن في الإسلام :

وكما أن الأمن ثمرة الإيمان والعمل الصالح فهو أيضاً سنة المؤمن الصادق في إيمانه ، فإذا صدق إيمان الفرد والجماعة عاشوا حياتهم آمنين لا يخافوا ولا

يفزعوا ولا يخيفون أحداً ولا يروعون الناس بل إن الناس يلجأون للمؤمنين الصادقين بأمنهم على دمائهم وأموالهم.

ولقد أوضح رسول الله صلى الله عليه وسلم سمة من سمات المؤمن وهي أن يأمنه الناس فقال عليه الصلاة والسلام " المؤمن من آمنه الناس على دمائهم وأموالهم " رواه الترمذي (سفر ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٢١ - ٢٢٣) .

وإن من أهم مقومات الأمن العقيدة الإسلامية لأنها تحث على فعل الخير ومحاربة الشر والإسلام يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر والبغي كما يجمع الأفراد ويقوي أوامرهم الاجتماعية ويبث الأمن والطمأنينة بينهم .

ومن مقومات الأمن تطبيق أحكام الإسلام لجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية والتطبيق الخاص بالتشريع الجنائي الإسلامي ، وما اتصل بها من تحديد العقوبات وتقديرها وأحكام الجنايات والحدود ، وتنفيذ الأحكام الشرعية الصادرة بإقامة الحدود ، هذا بالإضافة إلى التوعية الدينية ، وتطبيق أسس التربية الإسلامية على نظم ومناهج التعليم في جميع المراحل الدراسية . (المنهل ، العدد ٣٤٦ ، ١٤٠٥ هـ ، ص ص ١١٥ - ١١٦) .

وإن من ضمن مقومات الأمن ، الاستقرار السياسي ذلك أن توفر الاستقرار السياسي في المجتمع يؤدي إلى توفير أسباب الطمأنينة والاستقرار النفسي والمعيشي ، ويعتبر الاستقرار السياسي أمر أساسي في حفظ المجتمع الإنساني من الاهتزاز والفوضى والقلق . (العوجي ، ١٩٨٣ ، ص ١٨) .

نبذة تاريخية عن الشرطة
الشرطة :

فهي في اللغة : تنسب إلى الشرط وهي العلامات التي تميز زي رجال الشرطة أو تميز مواقعهم في صورة أعلام أو رايات ليعرفهم بها الناس ، كما عرفها صاحب القاموس المحيط (بأنها أول كتيبة تشهد الحروب وتتهيأ للموت ، وطائفة من أعوان الولاية)

وعند العرب استعملت كلمات أخرى مرادفة لها مثل الشحنة والمعونة والجلواز والدرك والطواف وغيرها .

يمكن تعريف الشرطة اصطلاحياً بأحد تعريفيين :

الأول : أنها هيئة نظامية مدربة تدريباً خاصاً للمحافظة على الأمن وتطبيق الأنظمة وتنفيذ أوامر الدولة وتعليماتها دون المساس بأموال الناس وأعراضهم وحررياتهم الشخصية إلا في حدود النظام .

الثاني : حدد الدمطور بنينودي توليو أستاذ علم الإجرام في جامعة روما وظائف الشرطة في الدولة الحديثة فقال أنها ذات شقين :

١ - المحافظة على النظام في الدولة .

٢ - المحافظة على الأمن في الدولة .

الشرطة قبل الإسلام :

دلت النقوش التي وجدت على الحجارة أنه كان للشرطة وجود في العصور القديمة فقد وجد ما يدل على وجود نوع من التنظيم الجزائي القانوني لدى البابليين يشتمل على عقوبات مترتبة على بعض الأفعال .

وكذلك كان الأمر لدى الآشوريين وكانت العقوبات لديهم شديدة جداً .
ولعل أفضل تنظيم للشرطة وجد لدى قدماء المصريين حيث عمل على تنظيم الشرطة تنظيماً جديداً فأنشأت فرقة لحراسة نهر النيل لمقاومة أعمال القرصنة وتفتيش السفن كما أنيط بالشرطة حراسة الطرق العامة وحراسة المقابر وجباية الضرائب وغير ذلك من المهام .
الشرطة في الإسلام :

يعود تاريخ الشرطة في الإسلام إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حيث كان الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص يهتم بحراسته عليه الصلاة والسلام ، كما كان عليه السلام يكلف جماعة من الصحابة بالحراسة ، إقامة الحدود ، كما ولى أحد الصحابة على السوق لمراقبته بعد فتح مكة ، وكان هناك اهتمام كبير بأمر الحسبة .
أما في عهد الخلفاء الراشدين فقد عين أبو بكر الصديق رضي الله عنه عندما تولى الخلافة الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود كأول أمير على العسس في الإسلام ، وفي عهد الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يعس بنفسه أحيانا يصطحب معه بعض الصحابة كعبد الرحمن بن عوف كما خصص بعض الرجل للقيام بالحراسة الليلية بصفة مستمرة وكان يطلق عليهم آنذاك " العسس " .

وظهرت الحاجة لمراقبة الأمن ليلاً ونهاراً في عهد الخليفة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فاستحدث منصب رئيس الشرطة الذي أصبح فيما بعد صاحب الشرطة ولم يكن يقوم بالعمل في الشرطة إلا أمهر القادة وأحزم الرجال .
وفي عهد الأمويين ومع اتساع رقعة الدولة وتغير الظروف السياسية والاجتماعية تطورت الشرطة تطوراً كبيراً ففي عهد معاوية بن أبي سفيان استحدثت بعض الأنظمة مثل نظام مراقبة المشبوهين ونظام (البطاقة الشخصية) التي كانت تعرف بالسجل ، وقد سمح الأمويون للشرطة باستعمال الشدة عند الضرورة كما في حالات إخماد الفتن .

أما في العهد العباسي فقد عاشت الشرطة عصراً ذهبياً أثناء ازدهار الدولة العباسية وكان منصب صاحب الشرطة من أعلى المناصب الإدارية في الدولة ، كما كان الحال في الدول التي عاصرت الدولة العباسية كالأُموية بالأندلس والفاطمية بمصر ، وقد ظهرت مسميات أخرى للشرطة في عهد الدولة الطولونية مثل الدرك والطواف .

وفي عهد المماليك أضيفت للشرطة مهام منها حراسة المدينة وأسوارها ومراقبة أبوابها وجباية الضرائب وإنارة الدروب والقيام بالدوريات وحماية الآداب العامة وأعمال المباحث .

أما في العهد العثماني فقد بقيت الشرطة على ما كانت عليه عند المماليك من حيث التنظيم ويعتبر رئيس الشرطة هو المسؤول عن حفظ الأمن والنظام في الدولة .

الشرطة في العصر الحديث :

الشرطة كانت وستبقى تقوم بعدة أعمال وتدابير وإجراءات لتحقيق غايات معينة تتلخص في حفظ النظام والأمن العام . وقد تطورت هذه الأعمال والتدابير مع تطور المجتمعات الإنسانية وكان لذلك أطيّب الأثر في تطور أنظمة الشرطة وإجراءاتها .

ولعل أبرز تطور طرأ في العصر الحديث على أنظمة الشرطة هو فلسفة الأمن وبشكل خاص بعد ظهور نظرية الدفاع الاجتماعي ، وتلك النظرية تقوم أصلاً على اعتبار أن المجرم عنصر مريض في المجتمع يستحق الإصلاح والرعاية قبل العقوبة والقمع ، وقد أدى هذا إلى تطور كبير في طبيعة وظائف الشرطة فبعد أن كانت مهمة الشرطة تقتصر على أعمال الحراسة ودوريات منع الجريمة والقبض على المجرمين وموازرة الحكام والولادة في أعمالهم أصبح لها دور جديد في المجتمعات الحديثة يتعدى تلك الأعمال المحددة ويقوم على اعتبار الشرطة عنصر هام من عناصر التطوير الاجتماعي وتقويم أسباب الانحراف في المجتمع والبحث عن أسبابه وإزالة الآثار الناجمة عنه بالإضافة إلى دورها الجديد في تنظيم الحياة العامة في المجتمعات الحديثة ، واتخاذ التدابير الوقائية للحيلولة دون الإخلال بالأمن والنظام ، وكنتيجة لتعدد وظائف الشرطة ومهامها في الوقت الحاضر أطلقت عليها عدد من الدول اسم قوات الأمن الداخلي لكي تكون أكثر شمولاً ومن تلك الدول المملكة العربية السعودية .

الشرطة في المملكة العربية السعودية :

قبل دخول مؤسس هذه الدولة الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله إلى الحجاز وتوحيد الجزيرة العربية على يديه تحت راية التوحيد كان لجهاز الشرطة وجود في مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة فقط ، وكان هذا الجهاز أداة لتنفيذ أوامر الحكام في هذه المدن ولم يكن له نظام ينظم شئون وعملياته وإجراءاته ، كما أن كل إدارة شرطة كانت مستقلة وقائمة بذاتها ولا ارتباط بينها وبين غيرها من إدارات الشرطة في المدن الأخرى ، وكان اختصاص كل شرطة لا يتجاوز أطراف مدينتها أما القرى والبوادي فلا تتدخل فيها إلا إذا قام الحكام بجلب المتنازعين أطراف مدينتها أما القرى والبوادي فلا تتدخل فيها إلا إذا قام الحكام بجلب المتنازعين إلى المدينة وأحالوهم إلى الشرطة للتحقيق وسجن من يستوجب الأمر سجنه .

وبعد دخول الملك عبد العزيز رحمه الله الحجاز عام ١٣٤٣ هـ بادر إلى تأسيس مديرية عامة للشرطة في مكة المكرمة ترتبط بنائيه في الحجاز تهتم بتوطيد الأمن في ربوع البلاد المقدسة وتأمين أمن الحجاج كما أنشأ إدارات للشرطة في مكة وجدة والمدينة وكلفت بأعمال الأمن بما في ذلك أعمال الجوازات ومراقبة الأجانب .

وفي عام ١٣٤٦ هـ صدر الأمر الملكي رقم (٣٤٤) بتوحيد جميع إدارات الشرطة في المملكة تحت رئاسة واحدة في مكة المكرمة واستناداً إلى هذا الأمر الملكي أصدر نائب جلالتة في الحجاز قراراً بوضع مشروع نظام لإدارات الشرطة

وتحديد واجباتها ومسئولياتها وتطورت المديرية العامة للشرطة وتعددت فروعها وامتدت مسؤولياتها إلى كافة أنحاء المملكة فأنشئت إدارات للشرطة في الطائف والرياض والإحساء وأبها ونجران وجيزان ، وشملت أعمال الشرطة القيام بأعمال المطافئ ورعاية اليتامى وإيواء العجزة وتنظيم المرور وكذلك أعمال الجوازات وإقامة الوافدين ومراقبة الأجانب كما أسند للشرطة القيام بأمر الحسبة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وربطت هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحجاز بمدير الشرطة في مكة المكرمة وبمديري الشرطة في المدن الأخرى .

وفي عام ١٣٥٠ هـ ألغى نظام الوكلاء وأنشئت لأول مرة في البلاد وزارة الداخلية وتضمن المرسوم الصادر بهذا الشأن إلحاق الأمن العام بوزارة الداخلية . وفي عام ١٣٦٩ هـ ، صدر الأمر الملكي القاضي بالتصديق على نظام مديرية الأمن المشتتم على تشكيل مديرية الأمن العام وأقسامها والواجبات المنوطة بها وقواعد العمل بها وقواعد التحقيق والإجراءات الجنائية الواجب إتباعها ، وكذلك اشتمل على الضمانات التي يجب توفيرها لمن يشمله التحقيق من مبلغي وشهود أو متهمين لتأخذ العدالة مجراها السليم ، ويعتبر صدور هذا النظام مرحلة هامة في تطور الأمن العام في المملكة ومواده مثالية لأنها مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء .

وقد كان ذلك النظام عند صدوره يناسب المرحلة التي وصلت إليها المملكة من حيث استتباب الأمن والاستقرار . " صادق وآخرون ، ١٤١٤ هـ ، ص ص ٨ - (١١) .

نشأة وظيفة الشرطة :

لقد نشأت وظيفة الشرطة تاريخياً من منطلق حاجات الإنسان الأساسية العضوية والنفسية ، فالإنسان له حاجات عضوية ضرورية مثل الحاجة إلى الطعام والشراب والنوم لا يمكن أن يعيش بدونها ، كذلك له حاجات اجتماعية ونفسية من أهمها الحاجة إلى الأمن والطمأنينة .

ولذا فإن الحاجة للشعور بالأمن من الحاجات السياسية التي يحتاجها الإنسان للحياة السعيدة . (نافع ، ١٩٧٥ م - ١٥)

واجتماعياً فإن نشأة الجماعة وتعايش الأفراد مع بعضهم البعض بطريقة تتسم بالرضا والاحترام تتطلب توفر وسائل وأساليب الأمن والأمان لذا فإن نشأة وظيفة الشرطة تعتبر تاريخياً من ضروريات الحياة الاجتماعية الآمنة . (مخيمر ، وميخائيل ، ١٩٦٨ ، ص ص ٧٤ - ٧٥)

مهام أجهزة الشرطة :

لقد أدى التقدم العلمي والتقني والتطورات الاجتماعية في مختلف المجالات إلى تعدد مهام أجهزة الشرطة والتي من أهمها وظائف وقائية وإنمائية وعلاجية أي القيام بوظائف منع وقوع الجريمة وحماية الأرواح والممتلكات وتأمين الحقوق الضرورية للمواطنين ومعاينة المجرمين ووفقاً لمفهوم الأمن الشامل فإنه يمكن تصنيف مهام أجهزة الشرطة إلى الآتي :

١ - جهاز الشرطة الإدارية ، ويقوم هذا الجهاز بتنفيذ مهام تؤدي إلى تطبيق القوانين والأنظمة ومن ضمنها المهام التالية :

أعمال النظام العام في أماكن التجمعات وتنظيم حركة المرور ، ومعاونة الهيئات الأخرى في تنفيذ قوانينها في مجالات الصحة العامة ، الزراعة ، الري ، والبلديات ، و أعمال الجوازات والهجرة والجنسية والبطاقة الشخصية ، وتسجيل الأحوال المدنية من مواليد ووفيات وغيرها ، وأعمال الدفاع المدني ، ومكافحة التهرب من الضرائب ، وإدارة حيازة الأسلحة النارية ، ومراقبة المباني العامة والبناء والتشييد، حراسة السجناء ، وتأمين وحماية البيئة .

٢ - جهاز الشرطة الجنائية : يقوم هذا الجهاز بمهام قضائية وعدلية حسب الآتي :
ضبط الجرائم وجمع الأدلة ، والتحقيق الجنائي ، وتولي الاتهام أمام المحاكم الجنائية ، ومراقبة المجرمين المشبوهين والأماكن المشبوهة ، وجمع المعلومات الجنائية ، وحفظ سجل المجرمين والجرائم ، وحفظ سجل البصمات ، وإدارة المختبر الجنائي والكلاب الشرطة ، ومعالجة جنوح الأحداث ، ومعالجة جرائم النساء ، ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة ، وأعمال الشرطة الجنائية الدولية والإقليمية ، وتبادل المعلومات الجنائية وتسليم المجرمين ، ودراسة أسباب الجريمة وجنوح الأحداث.

٣ - جهاز الشرطة المجتمعية :

يقوم هذا الجهاز بنشر الأمن بأبعاده الاجتماعية والنفسية والمتمثلة في بث الأمن والطمأنينة وإزالة أسباب الخوف والقلق وذلك من خلال المهام التالية :
الضبط الاجتماعي ، والحفاظ على أخلاق الأمة وسلوكها الاجتماعي ، ومعاونة الفئات الضعيفة في المجتمع كالعجزة والأطفال والنساء والمتشردين وطلقاء السجون ، وتوفير الخدمات العلاجية والإسعافية للفقراء والمصابين في الحوادث الجنائية وغير الجنائية ، وتوفير وسائل لرعاية الأحداث ومعالجة أسباب انحرافهم ومعاونة المفقودين والضالين ومعالجة المشاكل الاجتماعية والظواهر السالبة قبل أن ترقى إلى مرتبة الجريمة ، وتطوير العلاقة بين رجل الأمن والجمهور لتحقيق التعاون المشترك في سبيل المصلحة العامة " (أبو شامة ١٤٢٦هـ ، ١٤١٩هـ ص ١٣) .

هذا بالإضافة إلى ما تقوم به أجهزة أخرى للشرطة من مهام لحماية الفرد والمجتمع والوطن من الأخطار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الداخلي والخارجي
تطور وظيفة الشرطة :

لقد بدأت وظيفة الشرطة تاريخياً بمهام بسيطة تتعلق بحفظ النظام والقبض على المخالفين لأنظمة الدولة وعلى المجرمين ، ومع تطور وظيفة الدولة ، وتطور المجتمع ومع الانفجار المعرفي وظهور التقنيات الحديثة وشبكات الحاسب تطورت وظيفة الشرطة وأصبح لها العديد من المهام (خلاف ، ٢٠٠٢م ، ص ١٢) .
الوظيفة الاجتماعية للشرطة :

لقد كانت وظيفة الشرطة قديماً مقتصرة على القيام بأدوار إدارية وقضائية ، ولكن التقدم الاجتماعي والعلمي أصبح للشرطة وظيفة اجتماعية ، فلم تعد وظيفة

الشرطة في المجتمعات الحديثة مقصورة على المحافظة على الأرواح والأعراض وحفظ الأمن ومكافحة الجريمة ، بل اتسعت حتى شملت خدمات اجتماعية عديدة تتعلق بالتوعية والنصح والإرشاد والوقاية وحماية أخلاق الأفراد ورعاية سلوكهم الاجتماعي بقصد الإسهام في توفير الحياة الآمنة لأفراد المجتمع وهذا بالطبع من ضمن أهم عوامل التعاون مع أفراد المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى نشر مفهوم الشرطة المجتمعية (الشهاوي ، ١٩٧٧م ، ص ٥٠) .

ومن الوظائف الاجتماعية للشرطة ، أعمال النجدة وحماية الآداب قبل وقوع الجريمة ، وحماية الأحداث من الانحراف والرعاية اللاحقة للسجناء وخدمات اجتماعية وإنسانية عديدة أدت إلى الخروج من دائرة عملها التقليدي بالصارم في مكافحة الجريمة وتطبيق نص القانون إلى القيام بمهام اجتماعية أدت إلى توثيق العلاقة بين أجهزة الشرطة وأفراد المجتمع (أبو شامة ، ١٤١٩هـ ، ص ١٤ ، ص ١٥) .

الشرطة المجتمعية

بدأت فكرة الشرطة المجتمعية عندما ازدادت الجرائم بشكل ملحوظ إضافة إلى أن الشرطة بطريقة عملها التقليدية المقيدة بالقوانين واللوائح وتطبيق القوانين لم تعد قادرة بشكل فعال في مكافحة الجريمة ، من هذا المنطلق اتجهت بع الدول المتقدمة إلى إضافة وظائف اجتماعية للشرطة لجذب أفراد المجتمع للتعاون مع رجال الشرطة في الكشف وفي مكافحة الجريمة .

أي أن الواقع أثبت عدم استطاعة جهاز الشرطة القيام بمفرده للحد من الجريمة دون إدخال المواطنين وإشراكهم في أعمال الشرطة بطريقة منتظمة وبدون تدخل في الصلاحيات .

بداية النشأة :

ولقد ظهر عمل الشرطة المجتمعية بصفة رسمية عام ١٩٦٧م في تقرير اللجنة التي شكلها رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية والخاصة بمكافحة الجريمة ، ولقد أوضح تقرير اللجنة الحاجة إلى دور نشط وملتمزم للمواطن . ووفقاً لهذه الانطلاقة تطور مفهوم المشاركة المجتمعية مع الشرطة كأسلوب مستحدث لعمل الشرطة وتم تطوير هذا المفهوم في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وانتشر بعد ذلك في كثير من دول العالم " أبو شامة ، ١٤١٩هـ ، ص ٣٥ - " .

مفهوم الشرطة المجتمعية :

إن مفهوم الشرطة المجتمعية عبارة عن اشتراك أفراد ومجموعات من المجتمع من غير الشرطة في عملية منع الجريمة والغرض من إشراك المواطن تحسن مستوى مكافحة الجريمة ، وان تطبيق هذا المفهوم يعتبر بمثابة أحد الحلول للمشاكل الأمنية التي تواجه الشرطة ، وتقوم فكرة المشاركة المجتمعية هنا على أساس إدخال المجتمع في عملية حفظ الأمن وبحيث تعيش الشرطة داخل المجتمع ومع المواطن .

والشرطة المجتمعية لا تهدف فقط إلى مكافحة الجريمة بالتعاون مع أفراد المجتمع ، بل تهدف أيضا إلى التقليل من الخوف من الجريمة والاستفادة من المصادر المباشرة للمعلومات المتوفرة لدى المواطنين وذلك بعد كسب ثقة المواطنين بالتواجد المستمر بينهم مما يشجعهم على المشاركة في أداء المهام الأمنية انطلاقاً من هذه الثقة ، ويصبح المواطن شريكاً في العمل الأمني .
وإن هذه الشراكة وكسب ثقة المواطنين تكون نتيجة للتواجد والتواصل الدائم والمستمر بين المواطنين والشرطة داخل المجتمع . " أبو شامة ، ١٤١٩ هـ ، ص ٢٨ "

دور شرطة المجتمع :

اتضح مما تقدم أن مفهوم شرطة المجتمع عبارة عن عملية يتم بموجبها المشاركة بين الشرطة والمواطن لمحاربة الجريمة ومن أمثلة المشاركة مايلي :

- ١ - مشروع إشراك المواطن في الإبلاغ عن الجرائم .
 - ٢ - الالتصاق بالشرطة وهذا يعني أن ينضم المواطن إلى عربة الشرطة في المرور العادي للتعرف على المشاكل الإجرامية .
 - ٣ - العمل المشترك لمراقبة المجمعات السكنية .
 - ٤ - الاجتماع الأسبوعي بين المواطن ورجال الشرطة .
 - ٥ - برامج مشتركة بين الشرطة والمواطنين مثل اجتماع رجال الشرطة مع الآباء والمعلمين ومشاركة المواطن في أعمال الشرطة ، والمشاركة في إصدار صحف محلية ، التجمعات في الحدائق العامة والقيام برحلات جماعية .
- إن هذه النشاطات والمشاركات تعتبر من الأدوار الرئيسية التي تؤدي إلى نشر مفهوم الشرطة المجتمعية . " أبو شامة ، ١٤١٩ هـ ، ص ٤٠ - ٥٣ " .
- ولقد أكدت الدراسات الأمنية أن الشرطة المجتمعية كنظام اجتماعي يهدف إلى إشباع حاجات الناس في المحافظة على الأمن والطمأنينة ولذا فإن موضوع العلاقة التبادلية بين جهاز الشرطة والمجتمع أمر بالغ الأهمية لاستتباب أمن الفرد والمجتمع .
- أبعاد الشرطة المجتمعية :

إن الشرطة المجتمعية ليست عبارة عن مشاركة الشرطة مع المجتمع فحسب بل لها أبعاد عديدة من ضمنها ما يلي :

الشرطة الإستراتيجية : ويعنى هذا المفهوم تطوير قدرات ووظائف الشرطة للمحافظة على الأمن ومحاربة الجريمة والحد من انتشارها وذلك بإدخال المجتمع في عمليات محاربة الجريمة مع التركيز على مشكلة الجريمة

الشرطة المكيفة مجتمعياً أو شرطة حل المشكلات ، ويركز هذا المفهوم على دور الشرطة في إزالة أسباب الجريمة عن طريق دراسة المشكلات مع إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور رقابي يضمن إن الشرطة تعمل وفقاً لاحتياجات أفراد المجتمع

الشرطة المجتمعية ، ويأتي هذا المفهوم كمنقلة لمفهوم الشرطة المكيفة مجتمعياً إلى خطوة أخرى تعرف بالمشاركة بين المجتمع والشرطة على قدم المساواة في معالجة مشكلات المجتمع الأمنية .

أي أن الشرطة المجتمعية عبارة عن عمل الشرطة مع المجتمع لمعالجة المشكلات التي قد تؤدي على الجريمة ، البشرية ، ١٤٢٢هـ ، ص ١٨٥ .
الأسرة تعريفاتها وأهميتها :

لقد جاء الدين الإسلامي لتكوين المجتمع الفاضل والسمو بشأن الإنسان ، وتوجيه الناس نحو أسباب السعادة في الدنيا والآخرة ، ولكي تتحقق سعادة الفرد والمجتمع جعل الدين الإسلامي أساس المجتمع وعمل على أن تكون لبنته قوية متماسكة تسهم في بناء الكيان العام " الشرباصي ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م ، ص ١٤) .
ويهتم الإسلام بشكل ملحوظ ببناء الأسرة وأسلوب تكوينها ، كالخطبة والزواج والعلاقات الأسرية ، وبيان حقوق الأبناء وحقوق كل من الزوج والزوجة ، وأساليب مواجهة المشكلات والخلافات الأسرية . ذلك لأن الأسرة السوية الصحية هي أساس الحياة الاجتماعية السوية ، وهي أساس المجتمع المتكامل بل إن المجتمع ما هو إلا مجموعة من الأسر المتفاعلة ، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع ، ومن منطلق هذه الأهمية جاء التنظيم الإسلامي للأسرة للبحث على ضرورة الحرص على بناء الأسرة على دعائم قوية ، وذلك من منطلق أن المجتمع يستمد قوته من قوة الأساس السليم في بناء الأسرة . " السمالوطي ، ١٤٠١هـ ، ص ٧٣ " .

يتفق جميع الباحثين وعلماء الاجتماع والتربية والمهتمون بدراسة الأسرة وأحوالها ، إلى أن الأسرة تعد الوحدة الأساسية والدعامة الرئيسية للمجتمع وذلك لاعتماد وجوده وديمومته على الوظائف المتعددة التي تقوم بها .
ويعرف منصور ١٤٠٧هـ - الأسرة بأنها الجماعة الأولية الأساسية في التنظيم الاجتماعي نظراً لدورها في تنمية وبناء السلوك في النظام الاجتماعي المتشابك . " منصور ، ١٤٠٧هـ ، ص ١٥ " .

وتعرف الأسرة بأنها مجموعة من الأشخاص يرتبطون معاً بروابط الزواج أو الدم أو التبني ، ويعيشون تحت سقف واحد ويتفاعلون معاً وفقاً لأدوار اجتماعية محددة ويحافظون على نمط ثقافي واحد ، أي إن تعريف الأسرة ينبغي أن يشمل النقاط الآتية :

١ - تتكون الأسرة من مجموعة أشخاص يرتبطون معاً بروابط الزواج أو الدم أو التبني .

٢ - المعيشة تحت سقف واحد .

٣ - تفاعل الأفراد وفقاً لأدوار محددة مثل دور الزوج والزوجة والأب والأم والأبناء .

٤ - قيام الأسرة بالمحافظة على نمط ثقافي مستمد من النمط الثقافي العام ومحاولتها تجديد هذا النمط الثقافي . " حسن ، ١٩٨٢م ن ص ص ٣٩٨ - ٣٩٩ " .

ومن ضمن تعريفات الأسرة المشهورة ، هو أنها عبارة عن جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة زواج يعترف بها المجتمع ، وتتكون على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة ، وطفل سواء كان من نسلها أو عن طريق التبني . " حسن ، ١٩٨٢م ، ص ٣٩٩ " .

وتعد الأسرة الخلية الأساسية والنظام الاجتماعي الذي يعكس ويؤدي في الوقت نفسه إلى وجود نقاط القوة والضعف في البنية الاجتماعية الكبيرة ، ذلك أن الأسرة هي البناء الرئيسي في المجتمع ، وهي مسئولة بصورة أساسية عن عملية التنشئة والتثقيف ، فالأبناء يتعلمون من التجارب التي يكتسبونها في أثناء نشأتهم في العائلة ومنها ينطلقون لاستخدام ما تعلموه في تجاربهم المجتمعية .

فالأسرة التي تتمتع بالحيوية والتفاعل والإنتاج تعد مهمة بالنسبة للمجتمع وللمستقبل البشرية ، لأنها البيئة الأولى التي تنشأ فيها الأجيال وتلبي حاجاتها ، ومن الأسرة يستمد الأفراد صلاحيتهم وإحساسهم بالمسؤولية مما ينعكس على تفاعلهم مع المجتمع ، وبالتالي على النسيج الاجتماعي العام بصورة واضحة ، ولذا فإن سلامة الأسرة وقوة تكوينها يؤدي كل ذلك إلى مقدرتها على القيام بالدور التربوي الفعال تجاه الأبناء .

فعلى الرغم من التغيرات الهائلة التي طرأت على العالم عبر العصور ، فإن الأسرة بقيت ثابتة كواحدة من أقدم النظم الاجتماعية التي تمثل نموذجاً ثابتاً للعلاقات الإنسانية ، بل إنه ينبغي اعتبارها نموذجاً خاصاً ومهماً .

ولذا فإن سلامة الأسرة وقوة تكوينها تتوقف على مدى ما يتوفر لها من حماية ورعاية هو عبر السياسات الواضحة التي تهدف إلى رفع مستواها من منظور تكاملي شامل إذ إن أي قصور في العملية التنموية بجميع جوانبها لابد أن ينعكس على الأسرة بصورة سلبية ويؤثر على قوتها ، وبالتالي على مساهمتها في عملية التنمية .

وهكذا نجد أن الأسرة هي الوسيلة وهي الهدف في التنمية ، فبمقدار ما تتمتع به الأسرة من تماسك ودعم ما توفر لها المقومات التي تساعد على مواجهة التحديات والتغيرات ، وبالتالي الإسهام الفعال في التنشئة الاجتماعية والتنمية الشاملة . " الحبشي ، ١٩٩٤م ، ص ص ٤ - ٩ " .

وظائف الأسرة :

ولقد خصت ورقة عمل وضعها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وظائف الأسرة الأساسية في النواحي التالية :

- ١ - التكامل والحفاظ على الجنس البشري .
 - ٢ - التنشئة الاجتماعية للأبناء وإشباع حاجاتهم .
 - ٣ - الضبط والرعاية الاجتماعية غير الرسمية والتي تستهدف مساعدة الأفراد على التكيف مع مجتمعهم والتعايش معه بسلام ، مما يقضي أن تكون الأسرة نفسها سليمة .
 - ٤ - إشباع حاجات إنسانية حيوية لكون الأسرة تمثل الإطار الذي يشبع فيه الفرد حاجاته الأساسية البيولوجية والاجتماعية والنفسية .
- " من أوراق العمل الخاصة بورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة الخليجية ، ١٩٩٤م " .
- الدور التربوي للأسرة :

الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل حياته منذ ولادته ، وهي الأداة الأساسية في عملية التطبيع الاجتماعي ، ذلك أنه في الأسرة تبدأ عمليات تحويل الوليد الكائن البيولوجي الصغير ليصبح عضواً في الجماعة الإنسانية فهي التي توفر عملية التفاعل الاجتماعي الأولى الضرورية للتكيف مع ظروف الحياة المختلفة .

والأسرة جماعة أولية ، وذلك بما تتضمنه من علاقات اجتماعية تقوم على وشائج الدم والنسب ومشاعر الحب والعواطف الأسرية ، ويتعلم الطفل فيها مبادئ التفاعل الاجتماعي والأدوار السلوكية والاجتماعية والمرغوب فيها ، ويتشرب ثقافة المجتمع الذي يعيش فيها .

وتعد الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية وأعظمها تأثيراً في حياة الأفراد والجماعات ، فهي الوحدة البنائية الأساسية التي تنشأ عن طريقها مختلف التجمعات الاجتماعية وهي التي تقوم بالدور الرئيسي في بناء صرح المجتمع وتدعيم وحدته بأن للأسرة أدواراً تربوية قد لا تقل أهمية عن الدور التعليمي الذي تقوم به المدارس ، إذ أن التربية الأسرية السليمة والمتابعة الأبوية المستمرة لمستوى الأبناء يؤدي بلا شك إلى ارتفاع المستوى الدراسي للأبناء ، بل وإلى التفوق العلمي في مختلف المراحل فبقدر ما يكون هنالك اهتمام ومتابعة الأسرة من بداية التحاق الطالب بالمدرسة ، تكون نتائج إيجابية فعالة تقود إلى النجاح المستمر في الحياة الدراسية . "الرشدان ، ١٤٠٤٠هـ ، ص ١٢٩" .

ومن ضمن المهام التربوية للأسرة في مرحلة الطفولة التنشئة الاجتماعية حيث تقوم الأسرة بتعليم الطفل اللغة وتنمية القدرات اللغوية وذلك من خلال إكسابه الكلمات والرموز التي تشير إلى معاني الأشياء ، ومن المعروف أن تعلم اللغة هو مفتاح تكوين الذات والشخصية .

هذا بالإضافة إلى تعلم العقيدة والقيم والآداب الاجتماعية والأخلاقية وتكوين الاتجاهات المعترف بها داخل المجتمع نحو الأسرة والمدرسة والمجتمع . كما تتضمن التنشئة الاجتماعية تعليم الطفل القدرة على التوقيت المنظم أو القيام بأعمال معينة في أوقات محددة كالأكل والنوم والذهاب إلى المدرسة وأداء الواجبات .

ومن الملاحظ أن وظيفة الأسرة المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية هي الوظيفة التي تبقيت للأسرة أو بالأحرى هي الوظيفة التي أصبحت أكثر أهمية وحيوية ، ولقد كانت هذه الوظيفة إحدى وظائف الأسر الكبيرة الممتدة في العصور التاريخية القديمة ، وما زالت هي وظيفة الأسرة الصغيرة في المجتمعات الحديثة ، وستبقى كذلك في المستقبل طالما بقيت الأسرة مصدر إمداد المجتمع بعناصره الجديدة . "السالموطي، ١٩٨٠م، ص ص ٩ - ١٠) .

وتقوم الأسرة بوظيفة التطبيع الاجتماعي ، فهو العملية التي تتناول الكائن الإنساني البيولوجي لتحوّله إلى كائن اجتماعي بالتشكيل والتطوير الاجتماعي ، وهي العملية القائمة على التفاعل الاجتماعي التي يكتسب فيها الطفل أساليب ومعايير السلوك والقيم المتعارف عليها في جماعته ، بحيث يستطيع أن يعيش فيها

ويتعامل مع أعضائها بقدر مناسب من التناسق والنجاح . " عثمان ، ١٣٨٩ هـ ، ص ١٨ - ١٩ . "

ويعتبر التطبيع الاجتماعي للطفل وظيفة أساسية من وظائف الأسرة التربوية والاجتماعية ، فإذا كانت الأسرة تقوم بوظيفة الاستمرار المادي للمجتمع بإمداده بأعضاء جدد عن طريق التناسل لتحفظ كيانه العضوي ، فهي أيضاً تتولى الاستمرار المعنوي للمجتمع ، وذلك بتأصيل قيمه ومعايير سلوكه واتجاهاته وطريقة حياته لدى الأبناء وبهذا تحفظ كيانه الثقافي .

ويرجع احتفاظ الأسرة بدورها الرئيسي في التطبيع الاجتماعي إلى ما للأسرة من خصائص أساسية مميزة تجعل منها أنسب المؤسسات التربوية والاجتماعية ليبدأ فيها ومنها التطبيع الاجتماعي ، وتشتق هذه الخصائص من عاملين هما :

١ - أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتلقى بها مما يجعل الطريقة التي يتفاعل بها معه أعضاؤه ، ونوع العلاقات تمثل النماذج التي ستشكل وفقاً لها تفاعلاته وعلاقاته الاجتماعية ويتأثر بها نموه الانفعالي والاجتماعي والعاطفي وهذا له أثره في سير عملية التطبيع الاجتماعي للطفل .

٢ - الأسرة تعد النموذج الأمثل للجماعة الأولية فهي أولية لأنها أساسية في تشكيل طبيعة الفرد الاجتماعية وفي تشكيل أفكاره ، ونتيجة لهذا الترابط الودود من الناحية النفسية يحدث توجع بين أفراد الجماعات في كل مشترك حتى تصبح ذات الفرد هي حياة وهدف الجماعة .

لذا فإن الولد بين يدي والده أمانة كبيرة ، يجب عليه أن يرعاه حق رعايتها ، ولذلك طالب الإسلام الوالد بأن يسهر على ولده ويحسن اختيار اسمه وينفق عليه منذ ولادته ويدفع ثمن إرضاعه ويقوم بتربيته وتعليمه ، ويوفر له ما يستطيع لتنشئته للتنشئة الإسلامية ليكون عضواً فعالاً نافعاً في المجتمع . " الشرباصي ، ١٣٨٤ هـ ، ص ٢ " .

المؤسسات التعليمية :

يعتبر التعليم في كل المجتمعات البشرية من الدعائم المهمة والأساسية لنشر العقيدة الإسلامية ونقل ثقافة المجتمع من جيل إلى جيل ، وللتنشئة الاجتماعية ، والنقل العلمي والمعرفي وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة وتوفير الأمن والأمان للفرد والمجتمع .

وإن من ضمن أهداف التعليم ذات العلاقة بأمن الفرد والمجتمع ، قيام المدرسة بوظيفة الضبط الاجتماعي ، فالمدرسة تقوم بدور هام لممارسة الضبط والرقابة الاجتماعية ، وذلك من خلال ما تقدمه من علوم ومعارف لضبط سلوك الطلاب ، والتوعية بأهمية الالتزام بتوجيهات الشريعة الإسلامية قولاً وعملاً . " الخريجي ، ١٩٨٢ م ، ص ٤٧٥ "

وعند النظر إلى واقع التعليم ومدى إسهامه في تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة يجب أن ننظر لهذا الدور من منظور مدى ارتباط نظم التعليم في العالم العربي بأسس التربية الإسلامية ، وذلك من منطلق أن التربية الإسلامية تستمد

أصولها وأهدافها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ومن منطلق أن التربية الإسلامية منبثقة من العقيدة الإسلامية وتسعى إلى تعميق هذه العقيدة لدى النشء .
ولا يمكن لنظم التعليم ومناهجه أن تسهم في مكافحة الجريمة وتحقيق الأمن ما لم تكن مرتبطة بأصول التربية الإسلامية ، ولا توجد أي مؤسسة تستطيع أن تقوم بدور الإسهام في تحقيق التعليم مثل المؤسسات التعليمية .

فالمدارس والمعاهد والجامعات تستطيع أن تقوم بالدور الفعال الإيجابي في الإسهام مع الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن بالتعليم والتنشيط والتوعية والإرشاد وذلك ابتداء من مرحلة الطفولة المبكرة من سن الالتحاق بالمرحلة الابتدائية إلى نهاية مرحلة الدراسة الجامعية والدراسات العليا .

هذه المؤسسات التعليمية لها علاقة كبيرة بأمن الفرد والمجتمع ، وذلك في حالة ارتباط نظم التعليم والمناهج الدراسية بأسس التربية الإسلامية .
التعليم والأمن في المملكة العربية السعودية :

توجد علاقة كبيرة بين التعليم وتحقيق الأمن في المملكة العربية السعودية ، وذلك من منطلق أن السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكاملًا للحياة . (سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، ١٩٧٠م ، ص ٧) .

وإن من ضمن أهداف التعليم العامة ذات العلاقة بالأمن ، الأهداف الإسلامية التي تتضمن ترسيخ الإيمان بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً ، واحترام الحقوق العامة التي كفلها الإسلام وشرع حمايتها حفاظاً على أمن الفرد والمجتمع هذا بالإضافة إلى التأكيد على المبدأ الإيماني لتعميق العقيدة الإسلامية في أذهان البشر ، والتأكيد على المبدأ الإنسان ، كما ورد في القرآن والسنة ، لاحتزام مشاعر الإنسان والابتعاد عن كل ما يضره ويؤذيه . (السنبلي وآخرون ، ١٩٩٣م ، ص ص ٥٥ - ٥٦ "

لذا فإن أهم مصدر لأهداف التعليم في المملكة العربية السعودية هو العقيدة الإسلامية وذلك لأن الإسلام يتضمن جميع المبادئ والقيم الإسلامية التي تسمو بالإنسان وتجعله من خير البرية ، ويضع الأساس السليم لتكامل الشخصية ، ذلك أن الإيمان بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً هو الأساس الذي تصدر عنه وتنبثق منه تصرفات الإنسان كافة (الحقييل ، ١٩٩٢م ، ص ص ٨٨ - ٨٩) .

من هذا المنطلق فإن مناهج التعليم ومحتويات المقررات الدراسية في المملكة العربية السعودية ، تنبثق أساساً من التربية الإسلامية التي تستمد أسسها وأصولها من توجيهات الشريعة الإسلامية

ولذا فإن الطلاب منذ مرحلة ما قبل الابتدائية وفي جميع مراحل التعليم العام الابتدائي والمتوسط والثانوي بمختلف فروعها وأنواعها يدرسون وبعمق مقررات العلوم الدينية والتربية الإسلامية وفي التعليم الجامعي والعالي يدرس الطلاب مواد الثقافة الإسلامية .

هذا بالإضافة إلى أن مقررات العلوم الأخرى المختلفة تدرس من الوجهة الإسلامية وتتضمن محتوياتها معلومات ومعارف لا تتعارض مع توجيهات الشريعة الإسلامية

ولأن التربية الإسلامية هي منطلق التعليم في المملكة العربية السعودية . لذا نجد بأن الطلاب لديهم التعليم والوعي بتحريم ارتكاب الجرائم ومخاطرها على المجتمع ، وأهمية الإسهام في تحقيق أمن الفرد والمجتمع .

ومن هذه المنطلقات نجد بأن التعليم في المملكة العربية السعودية يقوم بدور كبير وفعال في تحقيق الأمن ، ولذا فإن معدل الجريمة منخفض جداً من قبل المواطنين السعوديين نظراً لما يقوم به التعليم من إسهامات إيجابية في استتباب الأمن والطمأنينة .

إن القضاء على الجرائم بجميع أشكالها وأنواعها لا يتم أساساً إلا عن طريق إزالة تلك الروح العدوانية أولاً من النفوس ثم غرس الروح الخيرة مكانها ، وتنشئة الأجيال عليها بعد تكوين الوعي الكامل بعواقب انتشار الجرائم ، وبعد تكوين القناعة التامة بضرورة الالتزام بالقيم الأخلاقية .

ويمكن تحقيق ذلك بالتربية الإسلامية ، ويتم ذلك أساساً بإعداد الناس وتربيتهم في ضوء متطلبات التربية الإسلامية وباستخدام كافة جوانبها ووسائلها وأساليبها الكفيلة بحل مشكلة الجريمة في الوطن العربي (يالجن ، ١٩٩١م ، ص ٩٧ - ٩٧) .

وتكمن أهمية بناء نظم التعليم والمناهج الدراسية لتحقيق أمن الفرد والمجتمع في ضوء التربية الإسلامية في المضامين التي تحملها أهداف التربية الإسلامية ذات العلاقة بتحقيق الأمن .

ومن ضمن أهداف التربية الإسلامية ذات العلاقة بتحقيق الأمن ما يلي :

الهدف الديني :

تهدف التربية الإسلامية إلى تعريف الإنسان بخالقه ، وبناء العلاقة بينهما على أساس من ربانية الخالق وعبودية المخلوق . وبذلك تسعى التربية الإسلامية إلى تنشئة الإنسان الذي يعبد الله ويخشاه لقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦] والعبادة ليست مقصودة لذاتها ، فالله سبحانه وتعالى لا ينفعه أو يضره أن يعبدته الناس أو لا يعبدونه قال تعالى : ﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ ﴾ (الذاريات : ٥٧) وإنما جعل الله العبادة وسيلة لإصلاح الفرد والمجتمع ، والطريق إلى عبادة الله وخشيته إنما يكون بالعلم .

والهدف الديني يسعى إلى بلوغ الفرد الكمال الإنساني لأن الإسلام نفسه تمثل بلوغ الكمال الديني فهو خاتم الأديان وأكملها لقوله عز وجل ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ المائدة : ٣ ، لذلك تهدف التربية الإسلامية إلى تربية المسلم على الإيمان الصحيح والأخلاق الفضلة وغرس القيم الإسلامي ، كما تهدف إلى إعداد الإنسان للعبادة ، وتنمية الفرد العابد الذي يفي بشرط الاستخلاف في الأرض ، فلا يهبط الإنسان عن مستوى إنسانيته ، ولا يتنازل عن الأفضلية التي فضله بها الخالق ، فينشط في عمارة الأرض ، ويستغل طاقاته

للإبداع في حدود تقوى الله ، حتى تصبح العبادة شاملة لكل ما يقوم به الإنسان من عمل وفكر وشعور .
الهدف الأخلاقي :

يعد تهذيب الخلق وتربية الروح من الأهداف الرئيسية للتربية الإسلامية من أجل بناء إنسان على خلق عظيم في إطار القيم الخلقية التي صاغت العقيدة الإسلامية . ومن هنا فإن أنماط السلوك الخلقية التي تستهدف التربية الإسلامية إكسابها للأفراد تظل ثابتة لا يعترضها التغيير على مدى الأيام لأن مصدرها ثابت وهو الإسلام .

وحسن الخلق زينة الإنسان ومن أسباب سعادته ، وسوء الأخلاق من أسباب تفكك المجتمع وسقوط الحضارات ، والهدف الأخلاقي للتربية الإسلامية يسعى إلى تطهير النفس وتزكيتهما بالفضائل ومكارم الأخلاق ، وكراهية الرذائل والشور والنفور منها والابتعاد عن ممارستها ، وتكوين بصيرة علمية عقلية بالقيم الأخلاقية الإسلامية .

وقد حدد الإسلام مجموعة القيم الثابتة التي تحكم سلوك الفرد المسلم ومعاملاته مع الآخرين ، ومن هذه القيم : الصدق والأمانة ، وإتقان العمل ، والتواضع والمحبة ، والوفاء بالوعد ، والصبر والحلم والتسامح والرحمة ، ومراعاة حقوق الغير ، وفعل الخير ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

واهتمام التربية الإسلامية بالهدف الأخلاقي يعود إلى دور التربية الخلقية البارز في تكوين روح الخير في الفرد وتنمية الوعي بوحدة الحياة الاجتماعية وتقدم المجتمع والحضارة الإسلامية ، ويقوم الإسلام التربية الخلقية على أساس اعتقادي يربط بين الإيمان والسلوك الخلقية وعلى أساس علمي لصلة القوانين الأخلاقية بالعلوم الطبيعية والنفسية والاجتماعية وعلى أساس إنساني يستند إلى الطبيعة الإنسانية وحرية الإرادة والشعور بالمسؤولية الأخلاقية (الخطيب وآخرون ، ١٤٢٥هـ ، ص ٨٩- ٩٤) .

مواصفات التربية الإسلامية في تحقيق أمن الفرد والمجتمع :
إن من الأهمية بمكان إقامة مجتمع عربي قوي البنيان مترابط الأطراف تسود بين أفرادها المودة والعدالة ثم لا تكون فيه صراعات ولا تناقضات ولا عدوان ، ولا تنتشر بين أفرادها الجرائم .

فعندما يسعى كل فرد عربي لتحقيق الخير لغيره ويكف الشر عن غيره ، فإن المجتمع يتحول إلى مجتمع خير ، ويصبح خير أمة أخرجت للناس .

ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتربية الإسلامية ، إما إذا أهملت التربية الإسلامية تحول المجتمع إلى مجتمع فاسد لا أمان فيه ، ولا اطمئنان على النفس والمال والعرض .

ولهذا كان من أهداف الإسلام بناء خير أمة أخرجت للناس ، لتكون قدوة للأمم الأخرى ، في دعوة الناس إلى الخير والرخاء ، ولهذا أيضاً بين الإسلام مواصفات هذه الأمة ولا يمكن تكوين هذه الأمة إلا بتكوين الخصائص والمواصفات

عن طريق التربية الإسلامية التي تنشئ الطلاب على القيم الإسلامية التي تحقق أمن الفرد والمجتمع .

وأهم المواصفات والخصائص التي تكونها التربية الإسلامية لمكافحة الجريمة ، وتحقيق أمن الفرد والمجتمع ما يلي :

تكوين العقيدة الإسلامية الصحيحة ، والقوى الدافعة إلى السلوك : ويتم ذلك بتوحيد ذوات أفراد المجتمع عن طريق توحيد عقيدتهم وميولهم وأهدافهم واتجاهاتهم ، في ظل عقيدة التوحيد ، وعندما تتم وحدة العقيدة يتم بناء وعي اجتماعي للمتطلبات السلوكية الاجتماعية وفقاً لعقيدة التوحيد (بالجن ، ١٤٠٩هـ، ص ص ٨٦ - ٩٠)

تكوين روح الأخلاق الإسلامية : ومن الأهداف التي تحققها التربية الإسلامية تكوين روح الأخلاق الإسلامية ليستطيع كل فرد أن يلتزم بالسلوك الخير ويسعى لتحقيق الخير للناس ، ويلتزم بتجنب سلوك الشر ، وأن تكون هذه الروح من خلال المناهج الدراسية في غاية الأهمية ، من أجل إزالة الشرور والجرائم وتحقيق أمن الفرد والمجتمع. (ناصف ، ١٩٦٢م ، ص ٦٤)

فالأخلاق الإسلامية تعتبر من أهم دعائم الأمن ، ولذا من المهم تقديم مقرر بمسمى التربية الخلقية لجميع صفوف التعليم العام والجامعي .

تكوين روح الإنسانية الإسلامية : وينبغي أن يغرس في نفس الطفل منذ صغره بأن إنسانيته تقتضي أن ينظر إلى الناس ، كما ينظر إلى نفسه وهذا يقتضي أن يحب الإنسان لأخيه ما يحبه لنفسه ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " العجلوني ، ١٣٥١هـ ، ٤٥١) .

فلو وضع الإنسان نفسه موضع الآخرين بهذه الروح لما رضي بأي شكل من الأشكال الاعتداء على الآخرين ، أو على أي حق من حقوقهم وبذلك يتحقق الأمن للفرد والمجتمع .

تكوين الوعي بوحدة حياة الأمة الإسلامية : أن تكون الوعي بوحدة حياة الأمة الإسلامية يؤدي إلى الشعور بأن السلوك الأخلاقي في الصغار لا يقتصر أثره على الفاعل فحسب ، بل يمتد إلى أفراد المجتمع المتضررين كما يؤدي إلى الإدراك بأن فساد شخصية في المجتمع يؤدي إلى فساد في البناء الاجتماعي .

ومن منطلق هذا الشعور ، فإن سماع ارتكاب الجريمة في المجتمع يؤثر على كل السامعين ويجعلهم يعملون سوية على مكافحة السلوك الإجرامي لتحقيق أمن الفرد والمجتمع .

تكوين روح الخضوع للنظام الإسلامي : أن هذا العنصر ضروري لبناء مجتمع فاضل ، ذلك أن تكوين هذه الروح لدى أفراد المجتمع يؤدي إلى تماسك المجتمع وترابطه ووحدته وزوال القلاقل وسيادة الأمن فيه . فالخضوع لروح النظام الإسلامي يجعل الأفراد يلتزمون بالتوجيهات التي تحث على تحقيق الأمن كما أمر به الله عز وجل . (بالجن ، ١٤٠٩هـ ، ص ص ٩٢ - ٩٥) .

تكوين روح التعلق بالمجتمع الإسلامي : إن تكوين هذه الروح ضروري للفرد ، ليشعر بأنه لا يمكن أن ينجح في حياته الاجتماعية إذا عمل لمصلحته الخاصة باستمرار دون مراعاة شعور الآخرين وحقوقهم الطبيعية . كما أن تكون هذه الروح

ضروريا ليسعى الفرد لخير الجماعة والتضحية من أجلها والبعد عن كل ما يضرها ويهدد أمنها ، وهذا بلا شك يؤدي إلى الابتعاد عن الجريمة وإلى تحقيق الأمن الذي ينشده المجتمع .

تكوين روح العدالة الاجتماعية : إن تكوين هذه الروح أمر ضروري لبناء أمة قوية متحدة ، ذلك أن العدالة تحقق المودة والشعور بالمساواة بين أفراد الأمة ، وأما الظلم والطغيان والتسلط على الأموال فإنها تفسد العلاقات الاجتماعية وتمزق بناء الأمة ، ذلك أن كثيراً من الاضطرابات الاجتماعية والاعتداءات على المؤسسات والحقوق العامة والخاصة ناشئة عن الشعور بالظلم وعدم العدالة الاجتماعية (ابن خلدون ، ١٩٣٠م ، ص ٢٤٠) .

تكوين روح التعاطف والتراحم والمودة والمحبة الإسلامية : إن الأمة التي لا تسود بين أفرادها هذه الروح لا تكون لها حياة مطمئنة آمنة ، لهذا أراد الإسلام بناء الأمة على أساس التراحم والمودة لتكون كالجسد الواحد ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر " (صحيح مسلم) .

تكوين روح التعاون والتناصح والنواصي بالحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: إن تكوين هذا الشعور مهم جداً في استمرار الأمة على الخير وأبعادها عن العوامل الهدامة وحمائيتها من الفساد والشور التي تفكك كيانها وتمزق وحدتها وتزيل منها الأمن والطمأنينة ، ولهذا قرر الإسلام مبدأ التعاون على البر وعدم التعاون على الإثم . قال تعالى : { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ } المائدة : ٢ .

هذه هي مواصفات التربية الإسلامية التي ينبغي في أن تتضمنها المناهج الدراسية في الوطن العربي لتربية النشء على الابتعاد عن الرذيلة والجريمة والسعي نحو تحقيق أمن الفرد والمجتمع (يالجن ، ١٤٠٩ هـ ، ص ص ٨٦ - ٩٠) .

تصور مقترح لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية

لقد اختار الباحث المدرسة والكلية والجامعات والأسرة كنموذج للمجتمع لاقتراح أطر عامة لربط هذه المؤسسات بالشرطة من أجل نشر مفهوم الشرطة المجتمعية ، باعتبار أن هذه المؤسسات التربوية من أهم مؤسسات المجتمع في إعداد وتنشئة الأفراد وفق طريقة الحياة التي يتطلع إليها المجتمع .

فالأسرة كما اتضح في الصفحات السابقة تقوم بدور مهم في التنشئة والتطبع الاجتماعي وفي إعداد الأفراد للحياة ، والمؤسسات التعليمية تقوم بدور مهم في التربية والتنقيف وفي تزويد الطلاب بالعلوم والمعارف المختلفة ، أي أن برامج التربية والتعليم التي يتلقاها الطلاب في المدارس والمعاهد والجامعات تلعب دوراً مؤثراً في طريقة حياة الطلاب حاضراً ومستقبلاً .

من هذا المنطلق فإن غرس مفهوم التعاون مع رجال الشرطة يتم بصورة أكثر تأثيراً في الأسرة وفي المؤسسات التعليمية .

والسؤال المطروح الآن من الأكثر احتياجاً لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية

أفراد المجتمع أم رجال الشرطة ؟

فالباحث يرى أن كلاً من المجتمع ورجال الشرطة بحاجة إلى بناء علاقة قوية نابغة من واقع تحديات العصر ، فالعصر بما يحمل من هموم ومشكلات ومن إفرزات سلبيات العولمة والغزو الثقافي والفكري إضافة إلى مشكلات الإرهاب وأنواع الجريمة المختلفة مجتمع كل ذلك نشر مفهوم الشرطة المجتمعية للوقاية والعلاج والحد من ارتكاب الجرائم ولأن وظيفة الشرطة الأساسية المحافظة على أمن الفرد والمجتمع والقيام بعمليات الضبط الاجتماعي والمراقبة ومكافحة الجريمة

لذا نبدأ بما ينبغي أن تقوم به الشرطة من أدوار لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية :
أولاً : دور الشرطة في نشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

- ١ - على الشرطة أن تمد المدارس والمعاهد والجامعات ومؤلفي المناهج الدراسية بالأبحاث والدراسات الخاصة بالعوامل والدوافع المؤدية لجنوح الأحداث وأمثلة للمشكلات التي تتعرف عليها أجهزة الشرطة من خلال عملها اليومي .
- ٢ - على الشرطة أن تقوم بزيارة المدارس والمعاهد والجامعات وإلقاء المحاضرات والدروس والمساهمة في التنشئة الاجتماعية الصالحة للطلاب وتوعيتهم أمنياً وتوجيههم وإرشادهم لوقايتهم من الانحراف (عدلي ، ٢٠٠١م ، ص ٢١٠)

يتطلب نشر مفهوم الشرطة المجتمعية التعاون والتنسيق بين رجال الشرطة وأفراد المجتمع ولكي يتم ذلك لابد أن تكون المبادرة في إرساء أسس التعاون والتنسيق من رجال الشرطة وذلك من منطلق نظرة المجتمع إلى رجال الشرطة بأن وظيفتهم تتجه نحو المنع والصد والعقاب ، لذا فإن على رجال الشرطة النزول إلى الميدان الاجتماعي لكسب ثقة الجمهور ولتأكيد أن دورهم تعدى المجال الإداري والقضائي إلى المجال الاجتماعي وهذا الأمر يتطلب الآتي :

- ١ - حسن اختيار رجل الشرطة بحيث يتصف بالأخلاق الفاضلة والمقدرة على التعامل الإيجابي مع الآخرين .
- ٢ - إعداد رجل الشرطة ثقافياً ومهنياً وتربوياً وتزويده بمعلومات في مجال التربية الإسلامية.
- ٣ - تزويد رجل الشرطة بمعلومات في مجال علم النفس والاجتماع ليستطيع فهم نفسيات أفراد المجتمع واطر العلاقات والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين .
- ٤ - تشجيع رجال الشرطة لمواصلة الدراسة للحصول على مؤهلات علمية راقية .
- ٥ - تزويد رجال الشرطة غير الحاصلين على مؤهلات علمية بدورات تدريبية في مجال التعامل مع الآخرين .
- ٦ - لابد لرجل الشرطة أن تتسم بشخصيته بالمرونة بحيث يتفاعل مع الآخرين بالبشاشة وبصدر رحب بدلاً من الصرامة والقسوة في التعامل
- ٧ - محاولة تغيير الأسلوب المتبع من قبل الكثير من رجال الشرطة مع المواطنين بحيث يكون التعامل بأسلوب ودي وليس كما هو معروف بالأسلوب العسكري الصارم.

٨ - ونشر مفهوم الشرطة المجتمعية لابد من خروج الشرطة من العزلة الاجتماعية ، والاندماج مع أفراد المجتمع ، لأن الإحساس بالعزلة قد يغذيه اعتقاد بان الشرطة غير محببة لعامة الناس الأمر الذي يعرقل جهود نشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

٩ - إن نشر مفهوم الشرطة المجتمعية يتطلب من رجال الشرطة إقامة علاقات الجوار مع الأسر المجاورة لمراكز الشرطة وذلك بتبادل الزيارات وعلى المتطلبات الاجتماعية والأمنية .

١٠ - ويتطلب نشر مفهوم الشرطة المجتمعية قيام رجال الشرطة بزيارة المدارس والمعاهد والجامعات لإلقاء المحاضرات في المجال الأمني لتعميق أواصر العلاقات الاجتماعية مع أفراد المجتمع .

١١ - حث رجال الشرطة بالمشاركة في الندوات والمؤتمرات بالحضور وبأبحاث وأوراق عمل في المجالات الأمنية .

دور المؤسسات التعليمية والأسرة في نشر مفهوم الشرطة المجتمعية :

إن دور المؤسسات التعليمية والأسرة في التعاون والتنسيق مع أجهزة الشرطة لمكافحة الجريمة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية تنبثق أساساً من توجيهات الدين الإسلامي فقد حث الدين الإسلامي على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله تعالى : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ آل عمران : ١٠٤ .

وقال تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ آل عمران : ١١٠ .

ولذا فإن المحافظة على الأمن ومكافحة الجريمة ليست من مسؤولية رجال الشرطة فقط بل أن مسؤولية الفرد تجاه أمن المجتمع يعتبر واجب ديني حثت عليه الشريعة الإسلامية.

ومن الممكن للمؤسسات التعليمية والأسر التعاون مع الشرطة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية عن طريق الآتي :

١ - تربية الأبناء وإعدادهم لبناء علاقة وطيدة تقوم على التفاهم والتعاون بينهم وبين أجهزة الشرطة الآن هذه العلاقة تعتبر مطلباً على جانب كبير من الأهمية لتحقيق أهداف الأمن .

٢ - تربية الأبناء على إطاعة القوانين والأنظمة فالفرد الملتزم بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها والامتثال لتوجيهاتها يحقق هدف الأجهزة الأمنية باعتبار أنه شخصياً لا يقوم بالأعمال المخلة بالنظام الأمر الذي يؤدي إلى الحد من انتشار الجريمة .

٣ - اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع وقوع الجريمة وهذا الأمر يتطلب تربية الأبناء على الحرص على الوقاية من الجريمة وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لدرء خطر الجريمة عن أنفسهم وعن أموالهم وأسرهم والابتعاد عن المجرمين ، وتربيتهم على الأخلاق الحميدة والسلوك القويم ومراعاة حق الجار وعدم الاعتداء على الآخرين .

- ٤ - التبليغ عن المجرمين : يتطلب نشر مفهوم الشرطة المجتمعية تعاون المواطنين مع رجال الشرطة للتبليغ الفوري عن المجرمين ، وهذا الأمر يتطلب تربية الأبناء على أهمية التبليغ عن الجرائم وتقديم البلاغات والشكاوي وذلك من منطلق أن هذا الأمر يساعد على كشف الجرائم ويسهل معاقبة مرتكبيها ، علماً بأن تبليغ المواطنين عن الجرائم في الوقت الملائم يساعد رجال الشرطة في تحقيق أهدافهم في حماية الأرواح والأموال والأعراض .
- ٥ - التقدم بالإدلاء بالشهادة : وهذا الأمر يتطلب تربية الأبناء على الشجاعة في التقدم بالإدلاء بالشهادة إذا طلب منهم ذلك لأن ذلك يساعد رجال الأمن على ضبط الجريمة والتوصل إلى معرفة مرتكبيها ذلك أن كتمان الشهادة أو الإحجام عن أدائها بعامل المجاملة أو الخوف يؤدي إلى ضياع كثير من الجرائم .
- ٦ - المساعدة في القبض على الجناة : ينبغي على الأسرة والمؤسسات التعليمية تربية الأبناء على الشجاعة في مساعدة رجال الشرطة في القبض على الجناة لترسيخ مقولة كل مواطن خفير ، ويتم ذلك من خلال توعية الأبناء وتشجيعهم على التعاون مع رجال الشرطة في ملاحقة الجرمين وأخذ أوصافهم وأرقام سياراتهم التي يستخدمونها . (الزهراني ، ١٤٢٥ هـ ، ص ص ٩٣٣ - ٩٤٣)

وهناك أدوار أخرى من الممكن للمدارس والجامعات القيام بها لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية وذلك من منطلق العلاقة بين التعليم والأمن ، ومن هذه الأدوار ما يلي :

- ١ - تضمين المناهج الدراسية القيم الأخلاقية والاجتماعية بما يؤثر على تصرفاتهم وتحميهم من الانحراف وتحثهم على القيام بالتعاون مع رجال الشرطة في القبض على الجناة .
- ٢ - الاهتمام بالنتقيف الأمني في مراحل التعليم العام المختلفة وغرس مفهوم التعاون مع رجال الشرطة في الكشف والإبلاغ عن المجرمين .
- ٣ - تربية الأبناء على احترام رجال الأمن وحثهم على التعاون معهم وتسهيل مهامهم .
- ٤ - ربط التوعية الأمنية بالمقررات الدراسية مع استغلال المواد المختلفة والأنشطة المدرسية والرحلات والندوات وبرامج التوعية والإرشاد في التوعية الأمنية .
- ٥ - التوسع في مشاركة الطلاب في الأنشطة الأمنية ، وفي أسابيع التوعية الأمنية وأسابيع المرور وتشجيع الطلاب للتعاون مع رجال الشرطة في توعية المواطنين بأهمية المحافظة على أمن الفرد والمجتمع .
- ٦ - تفعيل دور المشرف الاجتماعي والمرشد الطلابي بما في توجيه النصح والإرشاد للطلاب بمخاطر الجريمة وبأهمية التعاون مع رجال الشرطة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .
- ٧ - تفعيل دور المعلم في توعية الطلاب وإعدادهم تربوياً للمشاركة والتعاون مع رجال الأمن في الوقاية والحد من انتشار الجريمة .

٨ - تضمين المناهج الدراسية مفاهيم الأمن والاستقرار على أن تهدف المناهج الدراسية إلى غرس روح المسؤولية الفردية والجماعية واحترام الآخرين .

٩ - ينبغي تعميم مادة حقوق الإنسان في جميع المراحل الدراسية لغرس مفهوم الحقوق والواجبات .

١٠ - ينبغي تطوير مقررات التربية الوطنية لتشمل مفهوم الدولة وأمنها ، ومفهوم الشرطة المجتمعية وأهميتها وكيفية تفعيلها ودور المواطن في نشر هذا المفهوم إضافة إلى موضوعات متخصصة في المجال الأمني .

١١ - تصميم المناهج الدراسية معلومات في التوعية الأمنية من حيث توضيح مفهوم التوعية الأمنية وأهدافها ومتضمناتها .

١٢ - تضمين المناهج الدراسية معلومات عن الجرائم وكيفية مكافحتها ، ومخاطر الإرهاب على الفرد والمجتمع .

وينبغي على المؤسسات التعليمية المبادرة في نشر مفهوم الشرطة المجتمعية وذلك بالقيام بزيارات ودية لأجهزة الشرطة للتعرف على مهامهم وإبداء الاستعداد للتعاون معهم بتقديم خدمات إدارية ومدنية واجتماعية للحد من انتشار الجريمة .

تعتبر الأسرة من أهم المؤسسات التربوية والاجتماعية على الإطلاق وذلك من حيث ما تقوم به من أدوار في التنشئة الاجتماعية والإعداد للحياة ، لذا فإنه بالإمكان للأسرة القيام بنشر مفهوم الشرطة المجتمعية من خلال توعية الأبناء أمنياً وتربيتهم على التعاون مع رجال الشرطة في الحد من انتشار الجريمة .

ويستطيع الوالدان المتسلحان بالمعلومات والمعارف العصرية أن يوضحاً لأبنائهم مخاطر الانجراف في مشكلات المخدرات والإرهاب والجرائم المختلفة وذلك بالنصح والإرشاد والتربية السليمة لان تربية الأبناء على الوقاية من الوقوع في الجريمة يساعد في الحد من انتشار الجريمة وهذا يعتبر من أهمية العوامل التي تؤدي إلى التعاون مع رجال الشرطة في مكافحة الجريمة . " التبر ، ١٤١٩ هـ ، ص ٨٨) .

ويعبر الاستقرار الأسري من أهم العوامل المساعدة في تربية الأبناء وحمايتهم من الانحراف ، وهذا الأمر يتطلب أن يتحلى الوالدين بالأخلاق الفاضلة والابتعاد عن المشاكل الأسرية التي تؤدي إلى تصدع الأسرة وتشرد الأبناء فلقد أثبتت الدراسات أن المشكلات الأسرية تؤدي إلى حالات من القلق والاضطراب لدى الأبناء أو الأمر الذي ينتج عنه الانحراف ومن ثم الوقوع برائث الجريمة ، لذا فإن الاستقرار الأسري يعتبر من العوامل المساعدة في الحد من انتشار الجريمة .
التوصيات :

١ - الاهتمام بدعم وتوثيق الصلة بين أجهزة الشرطة والأفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة لتقديم أفضل الخدمات الأمنية بمفهومها الشامل ولنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

٢ - إعداد رجال الشرطة وتدريبهم وتنقيفهم وفق أسس التعامل والتفاعل مع أفراد المجتمع لتحقيق مفهوم المشاركة المجتمعية .

٣ - تشجيع رجال الشرطة بمواصلة الدراسة لرفع مستواهم العلمي لأن هذا يساعد في فهم المجتمع وفي كيفية تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية .

- ٤ - أن يقوم رجال الشرطة بزيارة المدارس والمعاهد والجامعات لإلقاء دروس التوعية الأمنية والمشاركة في الندوات والمحاضرات .
- ٥ - أن تقوم أجهزة الشرطة بعقد ندوات ومؤتمرات لإتاحة الفرصة للمواطن للمشاركة في المجال الأمني .
- ٦ - أن يقوم رجال الشرطة بتوثيق الصلة مع الأسر وجيران مراكز الشرطة وذلك بتبادل الزيارات والاستفادة من الآراء لمكافحة الجريمة .
- ٧ - على الأسرة أن تقوم بتربية أبنائها وفق لأسس ومبادئ التربية الإسلامية وأن تقوم بتوجيههم وتوعيتهم أمنياً ومتابعتهم وحثهم على الابتعاد عن مواطن الجريمة .
- ٨ - إدخال مقررات تربوية أمنية ، ومقررات في حقوق الإنسان لتربية الأبناء على المشاركة الفاعلة مع رجال الشرطة .

الخاتمة

لقد أتضح من خلال ما تم تقديمه أ أجهزة الشرطة بمفهومها القديم لاتستطيع الحد من انتشار الجريمة بمفردها وذلك لتوسع الحياة الاجتماعية وتعقد الظروف الاجتماعية ، وظهور سلبيات العولمة والغزو الثقافي والفكري ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الجريمة من هذا المنطلق فان الشرطة بحاجة إلى تعاون وتضافر جهود المجتمع لمكافحة الجريمة لشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

ومن أبرز ما تم عرضه في البحث توجيهات الدين الإسلامي في تحقيق الأمن للفرد والمجتمع ، فالدين الإسلامي يحث على الأمن والأمان وان مفهوم مشاركة المواطنين مع الشرطة لتحقيق الأمن برزت في توجيهات الدين الإسلامي من خلال حث الدين للأفراد بالتعاون وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ذلك أن هذا الحث يعتبر من الأسس الأساسية لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية ، كما أن هذه التوجيهات الإسلامية تدل بان لدى المجتمعات الإسلامية والعربية أسس المشاركة المجتمعية قبل أن تبدأ لدى الغرب .

ولقد تم وضع تصور لدعم التعاون والتنسيق بين الشرطة والمؤسسات التعليمية والأسرية ومن أهم هذه الأطر قيام الشرطة بالمبادرة بنشر مفهوم الشرطة المجتمعية من خلال تثقيف أفراد الشرطة والمشاركة في الندوات والمحاضرات وزيارة المدارس والجامعات والأسر وحث أفراد المجتمع للتعاون في نشاطات الشرطة كما تم وضع اطر يتم بموجبها قيام المدارس والمعاهد والجامعات بتربية الأبناء من خلال المناهج الدراسية وفق مفهوم المشاركة المجتمعية مع رجال الشرطة .

إضافة إلى أن للأسرة أدوار كثيرة من خلال حرص الوالدين على الاستقرار الأسري والبعد عن حالات الانفصال والقلق المؤدية إلى انحراف الأحداث .
فالشرطة المجتمعية بمفهومها الحديث بحاجة إلى تطبيق عملي وفعلي للحد من انتشار الجريمة ولتحقيق الأمن والأمان للفرد والمجتمع .

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الأحاديث النبوية .
- ٣ - العجلوني ، محمد إسماعيل ، كشف الخلفاء ، الجزء الثاني ، القاهرة ، ١٣٥١هـ .
- ٤ - الزهراني ، هاشم محمد ، الأمن مسئولية الجميع ، بحث مقدم في ندوة المجتمع والأمن ، كلية الملك فهد الأمنية ، الرياض ، ١٤٢٥هـ .
- ٥ - البتر ، مصطفى عمر ، دور مؤسسات المجتمع في تعميق وتفعيل الوعي الأمني ، بحث مقدم في الندوة العلمية الثالثة والأربعون حول تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٤١٩هـ .
- ٦- الشهاوي ، قدرى عبد الفتاح ، الموسوعة الشرطية القانونية ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٧ م .
- ٧- أبو شامة ، عباس ، شرطة المجتمع ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٤١٩هـ .
- ابن خلدون ، عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، الطبعة الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٣٠م .
- الخطيب ، محمد شحات وآخرون ، أصول التربية الإسلامية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، دار الخريجي ، ١٤١٥هـ .
- الحقييل ، سليمان بن عبد الرحمن ، نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الرابعة ، الرياض ، مطابع الشريف ، ١٩٩٢م .
- السنبل ، عبد العزيز عبد الله وآخرون ، نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢م .
- الخريجي ، عبد الله ، الضبط الاجتماعي ، رامتان للنشر ، جدة ، ١٩٨٢م .
- العوجي ، مصطفى ، الأمن الاجتماعي مقوماته تقنياته ، ارتباطه بالتربية المدنية ، بيروت ، مؤسسة نوفل شوم ، ١٩٨٣م .
- الغامدي ، أحمد بن سعد حمدان ، الأمن العقدي ، مجلة جائزة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعود بن عبد العزيز لحفظه كتاب الله بعنوان " أمن المجتمع كما ورد في الكتاب والسنة ، العدد السابع ، جدة ، مؤسسة المدينة المنورة للصحافة والنشر ، ١٩٩٦م .
- الجبشي ، بهية جواد ، نظرة على احتياجات ومتطلبات الأسرة الخليجية ، بحث مقدم ندوة دعم دور الأسرة في مجتمع متغير ، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المنامة ، ١٩٩٤م .
- الراشدان ، عبد الله ، علم الاجتماع التربوي ، عمان ، دار عمان للنشر ، ١٤٠٤هـ .

- الشرباصي ، أحمد ، الدين وتنظيم الأسرة ، القاهرة ، دار مطابع الشعب ، ١٣٨٤هـ .
- السمالوطي ، نبيل ، بناء المجتمع الإسلامي ونظمه ، دار الشروق ، جدة ، ١٤٠١هـ .
- السمالوطي ، نبيل ، التنظيم المدرسية والتحديث التربوي ، دار الشروق ، جدة ، ١٩٨٠م .
- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أوراق العمل الخاصة بورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة الخليجية ، المنامة ، ١٩٩٤م .
- البشري ، محمد الأمين ، الشرطة المجتمعية مفوماتها وتطبيقاتها العملية ، ندوة الشرطة المجتمعية الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٤٢٢هـ .
- الأصفر ، أحمد ، الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية ، ندوة الشرطة المجتمعية الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٤٢٢هـ .
- جمعة ، رابح لطفي ، حالة الأمن في عهد الملك عبد العزيز ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٩٨٢م .
- خلاف ، محمد علي ، نظام الشرطة الكويتي والمقارن ، مطبوعات أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية ، الكويت ، ٢٠٠٢م .
- حسن ، عبد الباسط محمد ، علم الاجتماع ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٨٢م .
- سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، وزارة المعارف ، ١٩٧٠م .
- سفر ، محمود محمد ، الأمن في الحج ، مجلة جائزة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعود بن عبد العزيز لحفظ كتاب الله بعنوان " أمن المجتمع كما ورد في الكتاب والسنة ، العدد السابع ، جدة ، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر ، ١٩٩٦م .
- عثمان ، سيد أحمد ، علم النفس الاجتماعي التربوي " التطبيق الاجتماعي " الجزء الأول ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ .
- عدلي ، عصمت ، علم الاجتماع الأمني والأمن والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠١م .
- قزاز ، حسن عبد الحي ، الأمن الذي نعيشه ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩١م .
- مخيمر صلاح وميخائيل عبده ، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨م .
- منصور عبد المجيد سيد أحمد ، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٤٠٧هـ .
- نافع ، محمد عبد الكريم ، الأمن القومي ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

- ناصف ، منصور علي ، التاج ، القاهرة ، مصطفى عيسى البابي الحلبي ،
١٩٦١م.
- وزارة المعارف ، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، الرياض ،
١٩٧٠م.
- هيئة التحرير ، مجلة المنهل ، العدد ٣٤٦ ، جدة ، ١٤٠٥هـ .
- يالجن ، مقداد ، منابع مشكلات الأمة الإسلامية والعالم المعاصر ودور التربية
الإسلامية وقيمها في معالجاتها ، الرياض ، دار الكتب ، ١٩٩١م .